

# #البنك\_المركزي\_الأعلى\_تداولًا\_مع\_ترقب\_التعويم\_في\_اجتماع\_الخميس\_والدولار\_يقفز\_إلى\_72\_جنيها



الأربعاء 31 يناير 2024 08:59 م

تصدر هاشتاغ #البنك\_المركزي\_ضمن\_الأعلى\_تداولًا\_قبيل\_ساعات\_من\_اجتماع\_لجنة\_السياسة\_النقدية\_للنظر\_في\_سعر\_الفائدة\_وقرار\_لجنة\_الخطة\_والموازنة\_في\_البرلمان\_تعلن\_تأييد\_تحرير\_سعر\_الصرف\_على\_الموجود\_في\_السوق\_السوداء

وقال بعض المغردين إن البنك المركزي سيعقد اجتماعه الخميس 1 فبراير تحت ضغوط الدولار ومعاناة الجنيه المصري، حيث سجل الدولار 72 جنيها في السوق السوداء

وكتب الناشط المهتم بالشأن الاقتصادي محمد فؤاد @MAFouad: "في اجتماع المركزي، إيه مفروض يحصل؟ .. رفع الفائدة 3-0٪ للبدء في سياسة تشديد نقدي لتخفيف وتيرة التضخم؟ إيه غالباً يحصل؟" تثبيت الفائدة بناء على أرقام التضخم الحالية وتوقعات بتراجع معدلات التضخم في المستقبل" .. ببساطة قرار الاجتماع سوف يثبت لو الدولة واخدة الموضوع بجدية أم لا".

وانتشر خبر، اليوم، عبر منصات التواصل الاجتماعي منسوباً لبعض المواقع والصحف المحلية يشير إلى أن البنك المركزي أصدر تعليمات جديدة للبنوك، تؤكد عدم استثناء أي عميل من الحد الأقصى للسحب النقدي بالجنيه، سواء للشركات أو الأفراد، وهو 150 ألف جنيه، مع تقييد السحب النقدي من البنوك من قبل حاملي الشيكات، إلا في حالات المعاملات التجارية فقط وأكد القرار ضرورة الحصول على موافقة «المركزي» في حال تجاوز الحد

توضيحات البنك المركزي

غير أن البنك المركزي أصدر، مساء الأربعاء، تعليمات جديدة بخصوص الحد الأقصى للسحب من البنوك وقال "البنوك تعمل وفقاً للتعليمات الصادرة بتاريخ 25 أغسطس 2022 والخاصة بزيادة الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب النقدي للأفراد والشركات من 50 ألف جنيه مصري إلى 150 ألف جنيه مصري، هي التعليمات السارية حالياً دون تعديل".  
البنك لم ينف ما تسرب ولكنه أوضح أن "التعليمات تتوافق مع الممارسات الدولية في هذا الشأن لتحفيز المتعاملين مع البنوك لاستخدام وسائل الدفع غير النقدية والتي تشمل التحويلات ووسائل وأدوات الدفع الإلكترونية المختلفة والمتاحة لدى كافة البنوك".  
حساب "القائد\*عبدالله" @alqaed36 لم ينف الخبر وقال: "القرار قديم من 2022 وماشيين عليه إيه الغرض إن المواقع وساويرس ينشروه دلوقت على إنه قرار جديد؟ إيه الغرض من كدة؟ البنك المركزي خسر 200 مليار جنيه بسبب الحركة القذرة دي".  
في المقابل حذر الناشط محمد الشريف @MhdElsharif عبر (اكس) من أن "حبس فلوس الشركات في البنوك بتقييد سحب الكاش بمبالغ تعتبر ملايم يعني وقف إنتاجها المعتمد على خامات مستوردة، البنوك لا تدبر عملة والمورد محلياً عاوز الثمن دولار أو كاش علشان يدبر دولار من السوق حبس الكاش ده يتعمل لما تعوم ولما تدبر عملة مش وانت لسة بتفكر تعوم تفرمل إنتاج بلد".

وأضاف مازن @mazen00711، "ممنوع تسحبوا فلوسكم من البنوك المصرية إلا بإذن من البنك المركزي، وشوية تاني (ملكومش فلوس عندنا).. سيناريو لبنان".

قرار التعويم

واعتبر حساب @EmaarW أن قرار التعويم بات أقرب من أي وقت مضى، وأشار إلى أن "الزيادات المتتالية السريعة بسعر الدولار إما بسبب شراء الحكومة مبالغ ضخمة لسداد قروض أو أن حيتان السوق والتجار الكبار ومن وراءهم يستبقوا قرار التعويم برفع السعر لأقصى درجة حتى لا يستطيع "المركزي" مجاراتهم في السعر ويعوم على سعر أقل منه حتى يظلوا مسيطرين على السوق".

وقال الناشط بهجت صابر @bahgatsabermasr: تحت عنوان "إفلاس مصر": إنه "يجب موافقة البنك المركزي عند سحب العميل شركات او

أفراد ما يعادل 2000 دولار اي مبلغ 150 ألف جنيه مصري وده معناه إن مفيش فلوس في البنوك لا مصري ولا دولار، أي بعبارة أخرى السيسي استولى على فلوسكم ونفض البنوك يا طيب منك ليه وده مرحلة ما قبل "ملكش حاجة عندنا" راحت فلوسك يا مقهور".

ونشر "آدم" ADAMXXAD@ فيديو للسيسي قبل شهر يتحدى أن يصل التعويم لما يسبب ضرر للمصريين وإلا سيغادر مكانه "من 0 شهر طلع السيسي فى مؤتمر يقول مش هنعوم الجنيه ويوصل 50 و٦٠ جنيه لأنه بيعرض الأمن القومي للخطر وهياثير على حياة المصريين ويضيعهم لا لا إحنا منقعدش فى مكانا 🤔🤔 طب اديك وافقت وهتعوم والدولار وصل لـ ٧٠ ج .. ها قاعدين ف مكانكم ليه؟"  
<https://twitter.com/i/status/1752396613413191795>

ويجتمع البنك المركزي المصري الخميس 1 فبراير 2023 لحسم أسعار الفائدة بعد أن تم الإبقاء على سعر الإقراض لليلة واحدة عند 20.25 %، في حين بقي سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة عند 19.25 % خلال آخر اجتماع للبنك  
من ناحية أخرى، ذكر موقع "مصرأوي" أن البنك المركزي ألزم البنوك في تعليمات شفوية صادرة لهم أمس عند وجود استثنائات للعملاء "سواء أفراد أو شركات" بتجاوزهم مبلغ الحد الأقصى للسحب النقدي اليومي عن 150 ألف جنيه من الفروع يتم الرجوع إلى قطاع الالتزام للحصول على موافقة البنك المركزي  
كانت التعليمات السابقة لا تشترط موافقة البنك المركزي عند سحب بعض العملاء أكثر من الحد الأقصى اليومي من فروع البنوك وإنما تم تركها وفق سلطة كل مدير فرع تحت مبدأ "أعرف عميلك".